السعودية تتوقع اقتراض نحو 45 مليار ريال في 2023

كشف المركز الوطني لإدارة الدّين بالسعودية أن المملكة، وهي أكبر مصدّر للنفط في العالم، تتوقع اقتراض نحو 45 مليار ريال (12 مليار دولار) هذا العام، وذلك بعد جمع مبلغ أكبر في تمويل استباقي في 2022.

وقال المركز في بيان الأربعاء إن وزير المالية السعودي "محمد الجدعان"، اعتمد خطة الاقتراض السنوية لعام 2023، وكذلك جدول إصدار الصكوك المحلية.

وأضاف أن المملكة جمعت نحو 48 مليار ريال من أجل احتياجاتها التمويلية في 2023 عبر عمليات تمويلية استباقية جرت العام الماضي.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، باعت السعودية سندات متعددة الشرائح بعشرة مليارات دولار على شرائح متعددة، مستغلة فرصة لطرق أسواق الدين العالمية وسط استمرار تقلب السوق.

وساعد ارتفاع أسعار النفط السعودية على الاتجاه لتحقيق أول فائض مالي منذ 2013 في العام الماضي، الذي تشير التوقعات إلى أنه سيبلغ 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك توقعات بتحقيق فائض لعام آخر هذا العام، وإن كان طفيفاً، بسبب تزايد المخاوف الاقتصادية العالمية، والضبابية التي تكتنف

أسعار النفط.

وقال المركز إن المملكة ستواصل أنشطتها التمويلية في الأسواق المحلية والدولية لسداد الديون المستحقة في 2023 وعلى المدى المتوسط، وكذلك طرق الأسواق لانتهاز الفرص في إطار استراتيجية إدارة الديون، وذلك على الرغم من التوقعات بتحقيق فائض.

وقال أيضاً إن السعودية ستدرس زيادة الاقتراض حسب أوضاع السوق لضمان "استمرار وجودها في أسواق الدين وتعزيز خصائص حافظة ديونها مع مراعاة تحركات السوق وإدارة مخاطر حافظة الدين الحكومي".

وارتفع حجم حافظة الديون السيادية بنحو 52 مليار ريال في 2022 إلى 990 مليار ريال أو 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك انخفاضاً من 30% عن العام السابق، لكنه يتجاوز تقديرات المركز الصادرة قبل عام عند 938 مليار ريال.

ويتوقع المركز أن تنخفض حافظة الديون في 2023 إلى 951 مليار ريال أو 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي العام الماضي، جُمعَت الغالبية من نحو 125 ملياراً من الاقتراض محلياً، إذ شكل الاقتراض من الخارج قرابة 15%، وذلك بانخفاض عن 40% تقريباً في 2021.

وقال المركز إن توزيع الدين بين الأسواق المحلية والدولية لن يتغير إلى حد كبير عن 2022.

الدولار = 3.7540 ريالات

((2))

المصدر | رويترز